

Distr.  
GENERAL

S/1996/820  
1 October 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير المرحلي، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، يوجز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ آخر تقرير قدمته في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/460). ويقدم أيضا وصفا للدور الذي قامت به الأمم المتحدة في الانتخابات التي أجريت في البوسنة والهرسك في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ثانيا - الانتخابات

٢ - أجريت الانتخابات لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك والهيئات الرفيعة المستوى حسبما كان مقررا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وذلك بإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، صادقت اللجنة المؤقتة للانتخابات رسميا على نتائج الانتخابات حسب المحدد في اتفاق دايتون. وكان المرشحون من الأحزاب الحاكمة في الكيانات: علي عزت بيغوفيتش ومومتشيلو كراجيسنك وكريسمير زوباك هم الفائزون في الانتخابات لهيئة الرئاسة. وحصل السيد عزت بيغوفيتش على العدد الأكبر من الأصوات وسيرأس هيئة رئاسة البوسنة.

٣ - وفقا للأرقام التي اشتركت في جمعها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة وقوة التنفيذ، عبر ٢٠ ٠٠٠ ناخب تقريبا، في حافلات ومركبات خاصة من المناطق الخاضعة لسيطرة البوسنيين في الاتحاد الى جمهورية صربسكا. وتولت الشرطة المحلية توجيه الناخبين البوسنيين الذين يدلون بأصواتهم في جمهورية صربسكا الى أماكن الاقتراع التي سبق تحديدها، والتي تبعد عادة عن الأماكن التي يصوت فيها الصربيون. وعبر ١ ٢٠٠ ناخب تقريبا الى الاتحاد من جمهورية صربسكا، وعدد يقدر من ٢٥ ٠٠٠ الى ٣٠ ٠٠٠ ناخب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الحدود الدولية للتصويت في جمهورية صربسكا.

٤ - واتضح أن عدد الأشخاص الذين عبروا خط الحدود الفاصل بين الكيانين في يوم الانتخاب كان أقل كثيرا من المتوقع. وقد يعزى هذا جزئيا على الأقل الى تأجيل منظمة الأمن والتعاون لأوروبا لانتخابات البلديات مما قلل من الدوافع لدى البوسنيين من الاتحاد لعبور خط الحدود الفاصل بين الكيانين الى جمهورية صربسكا للإدلاء بأصواتهم. ونتيجة لذلك، فإن مشاكل الأمن أثناء عملية الانتخابات كانت أقل مما كان يخشى.

٥ - ورأست قوة الشرطة الدولية، لدى التحضير للانتخابات، مجموعة من الاجتماعات عقدت بين وزيرى داخلية الكيانين، ومكتب الممثل السامي، وقوة التنفيذ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتمخضت تلك الاجتماعات عن اتفاق بشأن الأمن في أثناء الانتخابات. وحدد تسعة عشر طريقا للتصويت للأفراد المسافرين بين الكيانين في يوم الانتخابات. ووضعت أيضا خطط للنقل بالحافلات وإجراءات التفتيش ومواقع الاقتراع الاضافية. واعترف الوزيران أن الشرطة المحلية هي المسؤولة عن الأمن، واتفقوا على ألا يلقى القبض على أي فرد بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ما لم تكن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد وجهت إليه تهمة. وأخيرا، اجتمعت أفرقة التخطيط للانتخابات والتدريب عليها مع الشرطة على الصعيدين الإقليمي والمحلي لتقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان والمساعدة فيما يتعلق بالتخطيط الأمني للانتخابات.

٦ - وأشرف ما مجموعه ٦٩٢ مراقبا من مراقبي قوة الشرطة الدولية وأعداد كبيرة من جنود قوة التنفيذ على تنقلات الناخبين في جميع أرجاء البلد في عملية أمن جرى تنسيقها تنسيقا دقيقا. وقد استخدم معظمهم طرق الناخبين الموصى بها لدى عبورهم خط الحدود الفاصل بين الكيانين. بيد أن خط الحدود الفاصل بين الكيانين ظل دون قيود ومفتوحا لعبور فرادى المركبات. وهكذا، جرى ضمان حرية الحركة في يوم الانتخاب. ولم ترد أنباء عن وقوع أحداث هامة أو إصابات خطيرة، وجرى التصويت بطريقة منتظمة عموما. ولم تكن هناك غير حالتين مؤكدتين جرى فيهما قذف حافلتين بالحجارة، إحداهما تقل بوسنيين في شرقي البوسنة تعرضت لقذف بالحجارة من جانب الصرب والأخرى تقل البوسنيين في الهرسك ويفترض أن الكروات قاموا بقذفها بالحجارة. بيد أن قوة الشرطة الدولية أفادت عموما بأن قوات الأمن التابعة للكيانين قد تصرفت حسب التوجيهات الصادرة عن القوة ووفقا للاتفاق المبرم بين الوزيرين.

٧ - واتسمت الحملة الانتخابية ببعض الإساءات لهياكل إنفاذ القوانين من جانب الأحزاب الحاكمة الثلاثة. ففي مناطق الصرب والكروات، منع البوسنيون الذين حاولوا القيام بالدعاية الانتخابية من ذلك، وتعرضت أحزاب المعارضة للمضايقة، التي اتسمت بالعنف أحيانا. وقامت السلطات المحلية وكوادر الأحزاب الحاكمة بترويع مؤيدي المعارضة علنا. وأفيد في عدة مناسبات أن مؤيدي الحزب البوسني الحاكم، حزب العمل الديمقراطي، قاموا بمضايقة معظم السياسيين في المناطق البوسنية.

### ثالثا - أنشطة البعثة

#### قوة الشرطة الدولية

٨ - حتى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كان قد وزع ما مجموعه ٦٩٧ مراقبا من مراقبي قوة الشرطة الدولية في ٥٣ مركزا للتشغيل. وتتباين مستويات التعاون بين قوات شرطة الكيانين وقوات الشرطة الدولية تباينا كبيرا. فعلى الصعيد الوزاري، ازداد التعاون بعد أن اتفق وزير الداخلية على تبادل المعلومات عن المحتجزين والمعتقلين. وبتحقيق التعاون بين الوزيرين، أصرت قوة الشرطة الدولية على إقالة أو نقل عدة مسؤولين تنفيذيين رئيسيين في الشرطة من مراكزهم بسبب عدم امتثالهم، وقد تحقق ذلك. وكان أولئك المسؤولين، ضمن آخرين، هم رئيس ونائب رئيس شرطة غرب موستار ورئيس شرطة إيليدزا ورئيس شرطة بوغوجنو. ويتباين مستوى التعاون على الصعيد المحلي تباينا كبيرا أيضا حسب كل بلدية. والحالة التي حدثت مؤخرا في زفورنك، حيث لم تقم الشرطة المحلية بحماية قوة الشرطة الدولية من جمهور غاضب عبّر عن رد فعله على احتجاز قوة التنفيذ لأفراد شرطة صربيين آخرين في محالا، تبرز مدى سرعة تأثر مراقبي قوة عمل الشرطة الدولية في الميدان.

٩ - وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بإعادة تشكيل السلطة في الاتحاد. ويجري تنفيذ برنامج اختيار ضباط الشرطة، وسينجز اختبار وفحص جميع المرشحين لشرطة الاتحاد بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وفي آب/أغسطس، حضر ٢٥ من كبار المسؤولين التنفيذيين في شرطة الاتحاد برنامج لتدريب القادة أعدته قوة الشرطة الدولية في ألمانيا. وفي جمهورية صربسكا، أخذت سلطات الشرطة بمبادئ ومعايير الشرطة الديمقراطية. وستجرى مفاوضات مفصلة مع سلطات جمهورية صربسكا بشأن خطط فحص وتدريب ضباط شرطة جمهورية صربسكا بعد إجراء الانتخابات فورا. وقدمت الى مؤتمر المانحين المعقود في دبلن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ مقترحات محددة لمشاريع تقديم المساعدة الى الشرطة.

١٠ - وتجري قوة الشرطة المدنية تقييما لنظام العدالة الجنائية عموما في البوسنة والهرسك، بما في ذلك المحاكم ومكاتب الادعاء بغية تجنب ازدواجية الجهود فيما بين الوكالات الدولية المستقلة. وكخطوة أولى، عقد اجتماع لجميع الوكالات الدولية المشتركة في استعراض النظام القانوني تولت قوة الشرطة الدولية رئاسته في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وحضره ما يربو على ٢٥ مشاركا. وستنجز قوة عمل الشرطة الدولية تقييمها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، وسيقوم في أعقاب ذلك مفاوض بإعداد إرشادات بشأن نظام العدالة الجنائية.

#### الشؤون المدنية

١١ - واصل موظفو الشؤون المدنية القيام بمهامهم الرئيسية الثلاث: تقديم الدعم الى قوة الشرطة الدولية؛ وتقديم تقارير عن الأحداث والاتجاهات المحلية في مجال النشاط السياسي وحقوق الإنسان وتحديدها؛ وتقديم المساعي الحميدة من أجل بناء الثقة وحل المشاكل على الصعيد المحلي.

١٢ - وساعدت المعلومات المقدمة من مكاتب الشؤون المدنية الى قادة قوة الشرطة الدولية في الأقاليم والمناطق والمراكز، الشرطة الدولية مساعدة كبيرة في تفهم الديناميات السياسية المحلية وفي إقامة علاقات عمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المناطق الخاضعة لولايتها القضائية. وكثيرا ما عمل قادة قوة الشرطة الدولية وموظفو الشؤون المدنية معا للتصدي للحالات التي يحتمل أن يتولد عنها انفجار على الصعيد المحلي، ومن ثم تمكنوا من تخفيض حدة التوتر واحتمالات العنف. وتعاونوا معا أيضا مع غيرهم من الجهات الفاعلة الدولية للتصدي لمسائل حقوق الإنسان التي قد يكون لها عواقب سياسية ولاستكشاف وسائل أفضل لملاحقة تلك الحالات على مستويات أرفع لدى السلطات المختصة.

١٣ - وقد مكن تقديم موظفي الشؤون المدنية تقارير مفصلة عن التطورات السياسية المحلية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من الإسهام القيم في المناقشات الجارية على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ اتفاق دايتون. وقد أتاحت هذه المعلومات أيضا، بالاقتران بالتقرير المقدمة من قوة الشرطة الدولية للجهات الفاعلة الدولية الأخرى بناء على طلبها، بما فيها مكتب الممثل السامي، وقوة التنفيذ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ودأب موظفو الشؤون المدنية على تقديم إحاطات بانتظام للزائرين الدوليين الى مناطقهم.

١٤ - وفي عدة مناسبات، استفاد موظفو الشؤون المدنية من اتصالاتهم في تيسير عقد اجتماعات بين أفراد من طوائف مختلفة لمساعدة قادة المجتمعات المحلية على السفر عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وعملوا أيضا كجهات تنسيق لنشر المعلومات بين السلطات المحلية بشأن برامج وأنشطة المنظمات الدولية العاملة في البلد. وقام موظفو الشؤون المدنية، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي، بتقديم مساعيهم الحميدة لتيسير إنشاء هيئات الحكم المحلي في الاتحاد.

#### مركز عمليات الألغام

١٥ - إن مركز عمليات الألغام التابع للأمم المتحدة يعمل الآن بصورة كاملة. ويتألف الموظفون الدوليون فيه من سبعة من موظفي الأمم المتحدة وخبيرين معارئين من حكومة مانحة. وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، سيكون للمركز ثلاثة مكاتب فرعية في أقاليم موستار وبانيا لوكا وتوزلا. ومن المقرر إقامة مركز رابع في بيهاتش.

١٦ - ورغم أن الهدف العام لبرنامج المركز لا يزال يتمثل في إزالة المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون من جراء الألغام والعتاد الحربي غير المنفجر، فإن الهدف العاجل للبرنامج هو تطوير القدرة على معالجة المهام ذات الأولوية، حتى يتسنى للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم، وحتى يتسنى تنفيذ مشاريع

التعمير بسرعة. ولتحقيق هذين الهدفين، أُعدت خطة لعمليات الألغام لمناقشتها مع حكومة البوسنة والهرسك والمانحين المعنيين. وقد جرى فعلا الشروع في تنفيذ بعض عناصر الخطة ضمن برامج للمانحين (اللجنة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي) والمنظمات غير الحكومية (هيئة المعونة الشعبية النرويجية Aid Norwegian People's). على أن مجموعة من هذه البرامج قد تأخرت بسبب المفاوضات مع الحكومة على اتفاقات المشاريع والإعفاء من الضرائب. ونظرا لأن الشتاء قد أصبح على الأبواب، فإنه يجري حاليا بذل جهود كبيرة لتنفيذ مهام صغيرة أساسية عديدة لإزالة الألغام دعما للأنشطة الإنسانية. ويجري حاليا التخطيط لنقل معدات وكوادر إزالة الألغام إلى المناطق غير المتأثرة بالظروف المناخية الشتوية.

١٧ - ويجري حاليا وضع خطط تفصيلية لإقامة مرفق وطني للتدريب على إزالة الألغام فضلا عن آلية للتوظيف لكي يتوافر بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ من إخصائيي إزالة الألغام دعما للجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتعميرية للبلد. وسيجري في الوقت نفسه تنفيذ برنامج وطني للتدريب الإداري يرمي إلى مساعدة الحكومة على أن تتولى المسؤولية الكاملة عن البرنامج. ولا يزال مركز عمليات الألغام التابع للأمم المتحدة يضطلع بالدور القيادي في تنسيق برنامج إزالة الألغام، حيث يقوم بتيسير تنفيذ الأنشطة وتشجيع الحكومة والمانحين على العمل معا في سبيل تنفيذ برنامج موحد لإزالة الألغام.

#### تنسيق أنشطة المساعدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة

١٨ - عقد ممثلي الخاص، بصفته منسق الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، اجتماعات منتظمة مشتركة فيما بين الوكالات لوضع نهج موحدة للتصدي للمسائل داخل منظومة الأمم المتحدة.

#### وحدة الصندوق الاستثماري

١٩ - كما ذكر في الفقرة ٦ من تقريره السابق، فإن الصندوق الاستثماري الذي كان يتولاه سابقا مكتب المنسق الخاص لسراييفو ثم آل إلى ممثلي الخاص، يواصل تمويل مجموعة متنوعة من المشاريع ذات الأثر السريع في سراييفو. وحاليا، فإن التبرعات التي جرى التعهد بتقديمها إلى الصندوق منذ إنشاء المكتب في عام ١٩٩٤ والتي يبلغ مجموعها ١٨,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا يزال منها نحو ٣ ملايين دولار غير مخصصة لأي وجه من وجوه الإنفاق في الصندوق، ومن المزمع أن يقدم المانحون أموالا إضافية عندما يتم إنفاق الأموال الحالية بالكامل.

#### رابعا - الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة

#### مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٢٠ - قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دعما موضوعيا وفنيا لبعثتين للمقررة الخاصة بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة ولأغراض إصدار تقاريرها اللاحقة. وقد أصدرت

المقررة الخاصة عددا من البيانات والتوصيات وقامت، بالاشتراك مع خبير شؤون المفقودين، ببدء مشروع إنساني لنقل رفات الموتى من منطقة سريبرينيتشا. بيد أن المشروع لم يحرز إلا نجاحا جزئيا بالنظر إلى العقوبات التي وضعتها سلطات جمهورية صربسكا.

٢١ - ويعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان على نحو وثيق مع مكتب الممثل السامي الذي زوده المفوض السامي باثنين من الموظفين. ونظمت أيضا حلقات تدريبية لمراقبي حقوق الإنسان التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقدمت المساعدة إلى أمانة اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية التابعة للجنة المؤقتة للانتخابات.

#### مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٢ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها الرامية إلى تنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون. ورغم أن الظروف المتمثلة في عدم توافر الأمن الكافي والقيود المفروضة على التنقل والدمار ظلت تؤخر العودة بأعداد كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، فقد طرأت زيادة كبيرة على عدد العائدين. وحسب تقديرات المفوضية، عاد ما يتراوح بين ٢٢٠ ٠٠٠ و ٢٤٠ ٠٠٠ شخص إلى ديارهم منذ بداية عام ١٩٩٦. وقد نظمت المفوضية عودة نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص من هؤلاء العائدين، ولكن الأغلبية الكبرى عادت من تلقاء نفسها. وتكاد تنحصر أماكن العودة حتى الآن في المناطق التي تشكل فيها الطائفة الإثنية التي ينتمي إليها العائدون أغلبية في الوقت الحاضر.

٢٣ - وتركزت المساعدة المباشرة التي قدمتها المفوضية للعائدين على إصلاح نحو ٢٠ ٠٠٠ منزل (١٥ ٠٠٠ منزل في أراضي الاتحاد و ٥ ٠٠٠ منزل في "جمهورية صربسكا"). وفي حزيران/يونيه، بدأت المفوضية مبادراتها المتعلقة بـ "المناطق المستهدفة". فقد جرى تحديد ٢٣ منطقة ذات أولوية من مناطق العودة، حيث يشكل عدم كفاية الهياكل الأساسية، لا القيود الأمنية والسياسية، العقبة الرئيسية في طريق العودة. وتقوم المفوضية بحشد المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل الاضطلاع بأعمال سريعة وأساسية للإصلاح في هذه المناطق، وذلك فيما يتعلق بالماوي والمدارس والمياه وإزالة الألغام وما إلى ذلك.

٢٤ - وقد كان موقف المانحين من هذا النهج موقفا إيجابيا، إذ تعهدوا بتقديم ما يزيد عن ٥٠ مليون دولار. وإرساء لأسس عودة المشردين إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية، رأست المفوضية أيضا اجتماعات لفرقة عاملة على مستويات مختلفة يجتمع فيها الأطراف بانتظام لمناقشة المسائل المتعلقة بالعودة. وواصلت المفوضية أيضا تيسير زيارات المشردين لمواطنهم وسيُرت تسعة خطوط للحافلات لتمكين المشردين من السفر إلى مواطنهم الأصلية عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين.

٢٥ - وسيتوقف تحقُّق عودة المشردين إلى المناطق التي يشكلون فيها أقلية في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للأطراف، التي تعهدت بالوفاء بالالتزامات الواردة في المرفق ٧. وقد كانت التطورات التي حدثت حتى الآن مشبحة للهمة، حيث تواجه المفوضية عقبات جمّة. فقد ظل الزعماء السياسيون، من خلال

أفعالهم وتصريحاتهم، يظهرون عدم استعدادهم لعودة مجموعات الأقليات. وإذا ما واصل هؤلاء الزعماء انتهاج سياساتهم الانفصالية، فإن مستقبل العودة سيغدو قائما بصورة متزايدة.

### البنك الدولي

٢٦ - تواصل بعثة البنك الدولي في البوسنة والهرسك دعم الإصلاح الاقتصادي للبلد عن طريق تنفيذ برنامج الإصلاح الذي اعتمده المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٧ - وقد جرى حتى الآن تعبئة ما مجموعه ٢٢٥ مليون دولار في شكل صناديق يديرها البنك الدولي لتمويل ١٣ مشروعا خاصا. وعلاوة على ذلك، يقوم البنك حاليا بإدارة صندوق قوامه ١٢٠ مليون دولار من أجل التمويل المشترك لهذه المشاريع. وتبلغ قيمة المشاريع التي أعدها البنك الدولي، وهي الآن في طور التنفيذ، نحو بليون دولار. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، كان مجموع ما جرى توقيعه من العقود الممولة من الصناديق التي يديرها البنك الدولي ٦٤٠ عقدا، قيمتها ١٣٠ مليون دولار.

٢٨ - وقد بذل البنك الدولي جهودا كبيرة للمساعدة في تنسيق أعمال المانحين المشاركين في برنامج الإصلاح. وقدم دعم خاص إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرنامج عودة اللاجئين ذي الأولوية الذي تضطلع به المفوضية. وتمكّن البنك الدولي من تعبئة موارد كبيرة لإعادة بناء المنازل في المناطق التي تستهدفها المفوضية ولتنفيذ برامج إيجاد فرص عمل ومشاريع أخرى لتطوير الهياكل الأساسية.

### الوكالات الأخرى

٢٩ - تتعاون وحدة الدعم التابعة لمنظمة العمل الدولية مع الحكومة في تعزيز برامج الطوارئ المتعلقة بتوظيف الفئات المتأثرة بالحرب والعاطلين عن العمل.

٣٠ - وأصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ناشطا الآن في البوسنة والهرسك. فهو يقدم الدعم للسلطات المحلية في مشاريع تنمية المجتمعات المحلية ويدعم برامج الإصلاح في حالات الطوارئ ويساعد الحكومة على وضع استراتيجية انتقالية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

٣١ - وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على عدة مشاريع تشمل إصلاح المؤسسات الثقافية والتعليمية وتعميرها، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة تعليمية شتى مع مانحين آخرين. وقد مولت اليونسكو أيضا وسائط إعلام مستقلة وقدمت دعما ماليا لأنشطة ثقافية.

٣٢ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطتها في مجال الصحة والتعليم والتأهيل النفسي - الاجتماعي وكذلك برامج الإصلاح، الموجهة إلى بناء القدرات وتنمية الهياكل القطاعية. وتعاونت

اليونيسيف مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على وضع خطط للتأهب السريع لحالات الطوارئ المحتملة في أرجاء البلد.

٣٣ - ويتعاون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج إنمائي جهوي متكامل يستهدف تعزيز المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على صعيدي الولايات والبلديات.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير زاد تحمل برنامج الأغذية العالمي لمسؤوليات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرمجة وإدارة المعونات الغذائية الممنوحة للبوسنة والهرسك عن طريق البرنامج. وإدارة هذه المهمة بشكل أفضل عزز البرنامج تواجده على الأرض. وفي الظروف الحالية التي أعقبت الحرب يعمل البرنامج مع نظرائه للتحقق من الأعداد المستفيدة وإعادة تقسيم الأعباء إلى فئات. وتزايدت قدرة البرنامج على نقل المعونات الغذائية بالشاحنات التجارية موفرا بذلك دعما حيويا لهذه الصناعة وكذلك مقتصدا في تكاليف الشحن. وفي آب/أغسطس وصلت شحنة إضافية تبلغ ٣٧ ٠٠٠ طن من القمح لتجهيزها وتوزيعها من ستة مطاحن في البلد. ونتيجة لذلك نشأ ٥٠٠ وظيفة إضافية.

٣٥ - واستمرت منظمة الصحة العالمية في تقديم المساعدات الإنسانية مع التصدي لضرورة إصلاح القطاع الصحي والعمل في نهاية المطاف على تخفيض الاحتياج إلى معونات الإغاثة. وركزت المنظمة على خمس مهام رئيسية: تنسيق قطاع الصحة، ورصد الصحة العامة؛ وإصلاح الصحة العقلية والنفسية؛ والإصلاح البدني؛ وإصلاح الرعاية الصحية وإعادة بنائها.

#### خامسا - الملاحظات

٣٦ - ينبغي الشناء على سلطات وشعب البوسنة والهرسك على الأحوال السلمية والمنظمة التي عقدت الانتخابات في ظلها في ١٤ أيلول/سبتمبر. كما ينبغي الشناء على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة التنفيذ على دورهما الهام. وإنني لأشعر بامتنان للإسهام الكبير الذي قدمته قوة الشرطة الدولية لكفالة الأمن في يوم الانتخابات.

٣٧ - وتشهد الانتخابات بداية مرحلة جديدة في جهود استعادة الاستقرار والظروف العادية إلى البوسنة والهرسك من خلال إقامة مؤسسات للحكم على أساس ديمقراطي. ولدى القيادة السياسية الآن الفرصة لتكفل أنه بوسع المجتمعات الثلاثة جميعها أن تعمل، من خلال تشغيل المؤسسات المشتركة على الصعيد الوطني، على تدعيم سيادة ووحدة البوسنة والهرسك، على أساس حكم القانون واحترام حقوق الإنسان لجميع الشعوب وقيام ديمقراطية تمثيلية.

٣٨ - وستكون فترة ما بعد الانتخابات أخطر مرحلة في تنفيذ اتفاق دايتون. وإنني أشعر بقلق إزاء بعض التطورات الأخيرة. ولا يجب أن يسمح لنتيجة الانتخابات أن تعزز الاتجاهات الانفصالية، أو تقوي



عودة نتائج "التطهير العرقي" أو تثبيت تقسيم البوسنة والهرسك على طول خط الحدود الفاصل بين الكيانين. ويجب توجيه جهود المجتمع الدولي نحو تشجيع الأطراف على بناء مؤسسات سياسية مشتركة تعمل لصالح الجميع.

٣٩ - وكان من المتصور أن تستمر المرحلة المبدئية لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك لمدة سنة واحدة. وفي الوقت الذي تقترب فيه من نهاية تلك الفترة يوجد توافق آراء متزايد على الحاجة إلى وجود دولي مستمر لدعم المكاسب التي تحققت حتى الآن وسيكون من المحتم ترسيخ التنسيق فيما بين مختلف المنظمات المكلفة بتنفيذ المهام الضرورية. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اعتبار لتعزير بعض جوانب الولاية المدنية. وأود أيضا أن أكرر قناعتي الثابتة بأن استمرار تواجد مراقبي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة يتوقف على وجود بيئة آمنة تحافظ عليها قوة حربية دولية موثوق بها (انظر S/1995/1031، الفقرة ٢٩).

٤٠ - وفي الفترة القادمة يجب على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى تحدي العمل لإعادة إنشاء البوسنة والهرسك بطريقة تشجع الالتئام والتعاون المتبادل إلى جانب إعادة البناء. ومن رأبي أن إحدى المهام الرئيسية التي تحتاج إلى معالجة بوجود دولي مستمر تتمثل في حماية حقوق الإنسان وتشجيع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بين مختلف السلطات في البوسنة والهرسك. وثمة هدف رئيسي هو إنشاء مؤسسات وطنية قوية لحماية حقوق الإنسان ولا سيما حقوق السكان من الأقليات. وينبغي إسناد هذه المهمة إلى منظمة قيادية تدعمها منظمات أخرى في دائرة مسؤولياتها. وإذا قرر الأمين العام في الوقت المناسب تمديد ولاية قوة الشرطة الدولية، فينبغي إيلاء اعتبار لكيفية إسهامها في هذه المهمة بالتعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

٤١ - وثمة مهمة أخرى ستتمثل في مواصلة ضمان أن يتمكن هؤلاء الراغبون في العودة إلى ديارهم السابقة من القيام بذلك تحت ظروف آمنة وكريمة. وحتى الآن لم يعد أي من الأشخاص المشردين واللاجئين البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة والذين تقع ديارهم تحت سيطرة سلطات مجموعة أخرى. وعلى النقيض من حرفية وروح اتفاق دايتون فإن خط الحدود الفاصل بين الكيانين يكتسب بقدر متزايد مركز حدود الأمر الواقع بالنسبة للأشخاص والسلع.

٤٢ - ويفهم المجتمع الدولي بصفة عامة هدف اتفاق السلام على أنه استعادة السلام والاستقرار للبوسنة والهرسك بوصفها بلدا سياديا متحدا مؤلفا من كيانين يتمتعان بحكم ذاتي غير مسبوق، ويتحدان من خلال مؤسسات حاكمة مشتركة ناتجة عن انتخابات حرة ونزيهة. ويحدوني الأمل أنه بإنشاء مؤسسات عامة سوف تكرر السلطات المنتخبة على الصعيدين الوطني والكياني نفسها لمواجهة التطورات السلبية للسنوات الأخيرة عن طريق التركيز على التئام التقسيمات التي أدت إلى معاناة لا توصف. ومن الواضح أن المجتمع الدولي بوسعه أن ينجح في جهوده الرامية للحصول على هذا الهدف فقط إلى المدى الذي يلتزم بتحقيقه القادة على جميع المستويات. وكجزء من جهد دولي أكبر تقف الأمم المتحدة على استعداد للقيام بكل ما

تستطيع ضمن الولاية الممنوحة لها والموارد المتاحة للمساعدة على استعادة السلام والانسجام والرخاء في  
البوسنة والهرسك.

-----